1 الدّرسُ الأوّلُ: الإماراتُ والاقتصادُ المعرفيُّ

نواتجُ التّعلّمِ:

* يتعرّف المفاهيم والمصطلحات الاقتصادية الواردة في الدّرس.
* يوضّح ركائز الاقتصاد المعرفيّ.
* يقارن بين الاقتصاد المعرفيّ والاقتصاد التّقليديّ القديم.
* يحدّد مكانة دولة الإمارات العربيّة المتّحدة في مؤشرات الاقتصاد المعرفيّ لدول مجلس التّعاون الخليجيّ.
* يستنتج سمات وخصائص الأنظمة الاقتصادية المختلفة.
* يقدّر جهود دولة الإمارات العربيّة المتّحدة للوصول إلى اقتصاد معرفيّ تنافسيّ.

المفاهيمُ والمصطلحاتُ:

* الاقتصادُ المعرفيُّ.
* إنتاجُ المعرفةِ.
* صناعةُ المعرفةِ.
* إدارةُ المعرفةِ.
* الحاكميَّةُ الرَّشيدةُ.

قيمٌ ومواطَنَةٌ:

* الابتكارُ.
* المعرفةُ.
* التعليمُ.
* التنافسيّةُ.

الفكرةُ الرّئيسةُ:

الاقتصادُ المعرفيُّ هوَ: ذلكَ الفرعُ منْ علمِ الاقتصادِ الّذي يهتمُّ بعواملِ تحقيقِ الرّفاهيةِ العامّةِ، وقدْ حظيتْ عمليّةُ تحوُّلِ الاقتصادِ الإماراتيِّ منَ الاقتصادِ التّقليديِّ إلى اقتصادِ المعرفةِ بأولويَّةٍ رئيسةٍ لدى قيادتِنا الرَّشيدةِ وفقَ رؤيةِ عامَ 2021م الّتي أكّدتْ على أهميَّةِ المعرفةِ، وبناءِ اقتصادٍ معرفيٍّ مُستدامٍ، حيثُ أدركتْ دولةُ الإماراتِ العربيَّةِ المتّحدةِ أنَّ مصيرَ الأممِ مرهونٌ بإبداعِ أفرادِها.

مخطّطُ الدّرسِ

أولاً: الاقتصادُ المعرفيُّ (مفهومهِ وركائزهِ وسماتهِ)

ثانيًا: الإمارات: اقتصادٌ معرفيٌّ تنافسيٌّ

حقوق الطبع © محفوظة لوزارة التربية والتعليم – دولة الإمارات العربية المتحدة

أولًا: الاقتصادُ المعرفيُّ (مفهومه وركائزه وسماته):

تمثّلُ المعرفةُ الصّفةَ الأساسيّةَ المميِّزةَ للمجتمعِ الإنسانيِّ، إذْ منْ خلالِها تحقّقتْ تحوّلاتٌ عميقةٌ غطّتْ تقريبًا كلّ مناحي الحياةِ؛ فالمعرفةُ هيَ إحدى المكتسباتِ المُهمّةِ للاقتصادِ والمجتمعِ على حدٍّ سواءٍ، حيثُ أضحتِ المعرفةُ اليومَ في الاقتصادِ الجديدِ عنصرًا رئيسًا من عناصرِ الإنتاجِ، ودعامةً اقتصاديّةً لتَقَدُّمِ الأممِ وازدهارِها، وبناءَ مجتمعاتٍ متسلّحةٍ بالعلمِ، ومصدرًا للثّرواتِ، وأداةً فاعلةً لمواجهةِ الأزماتِ، والمحرّكَ الأساسَ للمنافسةِ الاقتصاديّةِ بإضافتِها قيمًا هائلةً للمنتجاتِ الاقتصاديّةِ منْ خلالِ زيادةِ الإنتاجيّةِ والطّلبِ على التّقنياتِ والأفكارِ الجديدةِ.

ويُعْرَفُ الاقتصادُ المعرفيُّ بأنّهُ: نَشْرُ المعرفةِ وإنتاجُها وتوظيفُها بكفايةٍ في جميعِ مجالاتِ النّشاطِ المجتمعيِّ.

أو هوَ الاقتصادُ الّذي يشكّلُ فيهِ إنتاجُ المعرفةِ وتوزيعُها واستخدامُها، المحرّكَ الرّئيسَ لعمليةِ النّموِّ المستدامِ لخلقِ الثّروةِ وفرصِ التّوظيفِ في كلِّ المجالاتِ. أي أنّهُ يقومُ على أساسِ إنتاجِ المعرفةِ (أي خلقها) واستخدامِ ثِمارِها وإنجازاتِها.

ركائز الاقتصاد المعرفي:

يستندُ الاقتصادُ المعرفيُّ في أساسِهِ على ركائزَ عديدةٍ (Four pillars)، ومنْ أبرزِها:

1. الابتكارُ (البحثُ والتّطويرُ): هوَ الّذي يستندُ إلى البحثِ والتّطويرِ من خلالِ نظامٍ فعّالٍ؛ يربطُ مؤسّساتِ التّعليمِ بالمؤسّساتِ الصّناعيّةِ؛ بغيةَ التّطويرِ المستمرِّ.
2. التّعليمُ: هو العاملُ الأهمُّ والأساسُ في الإنتاجيّةِ والتّنافسيّةِ الاقتصاديّةِ، حيثُ يتعيّنُ على الحكوماتِ توفيرُ اليدِ العاملةِ الماهرةِ والمبدعةِ أو رأسِ المالِ البشريِّ القادرِ على دمجِ التّكنولوجيا الحديثةِ في العملِ، ودمجِ تكنولوجيا المعلوماتِ والاتّصالاتِ فضلًا عن المهاراتِ الإبداعيّةِ في المناهجِ التّعليميّةِ وبرامجِ التّعلُّمِ مدى الحياةِ.
3. البنيةُ التّحتيّةُ المبنيّةُ على تقنياتِ المعلوماتِ والاتّصالاتِ الّتي تُسهّلُ تجهيزَ المعلوماتِ والمعارفِ، ونشرَها وتبادلَها وتكييفَها معَ الاحتياجاتِ المحليّةِ؛ لدعمِ النّشاطِ الاقتصاديِّ، وتحفيزِ المشاريعِ على إنتاجِ قيمٍ مضافةٍ عاليةٍ.
4. الحاكميّةُ الرّشيدةُ: وتُعَدُّ منَ الرّكائزِ الّتي يقومُ عليها اقتصادُ المعرفةِ، وتستطيعُ توفيرَ كلِّ الأطُرِ القانونيّةِ والسّياسيّةِ الّتي تهدفُ إزيادةِ الإنتاجيّةِ والنّموِّ، وتهدفُ هذه السّياساتُ إلى جعلِ تكنولوجيا المعلوماتِ والاتّصالاتِ أكثرَ إتاحةً ويسرًا.

مفاهيمُ اقتصاديّةٌ:

- **إنتاجُ المعرفةِ:** يُقصَدُ بها عمليةُ الابتكارِ والاكتشافِ والاختراعِ أوِ الاكتسابِ لمعرفةٍ معيّنةٍ، ثمَّ القيامِ باستخدامِها ونشرِها ثمَّ تخزينِها.
- **صناعةُ المعرفةِ:** هيَ امتدادٌ لعمليةِ إنتاجِ المعرفةِ، وتتضمّنُ الأساليبَ التّربويّةَ، وطرائقَ التّدريبِ، وعمليةَ الاستشاراتِ، والمؤتمراتِ، والبحثَ والتّطويرَ، وتضطلعُ بمهمّةِ حَمْلِ المعرفةِ ونقلِها.
- **إدارةُ المعرفةِ:** تمثّلُ الكيفيّةَ الّتي يتمُّ بموجبِها توجيهُ كلِّ ما من شأنِهِ الوصولُ إلى المعرفةِ، وطرائقُ استخدامِها، والإفادةُ منها بشكلٍ هادفٍ. ويمكنُ القولُ إنَّ إدارةَ المعرفةِ هيَ شرطٌ جوهريٌّ لإنتاجِ المعرفةِ في الجامعاتِ والمراكزِ العلميّةِ والبحثيّةِ والتّعليميّةِ، وفي المصانعِ والمزارعِ وورشِ العملِ.

حقوق الطبع © محفوظة لوزارة التربية والتعليم – دولة الإمارات العربية المتحدة

سماتُ الاقتصادِ المعرفيِّ وخصائصُهُ:

يتّسِمُ اقتصادُ المعرفةِ بمجموعةٍ منَ السِّماتِ والخصائصِ الأُخرى الّتي تميِّزُهُ عنِ الاقتصادِ التّقليديِّ.

أَقْرَأُ الجدولَ الآتيَ، وألاحظُ أبرزَ الخصائصِ الّتي تميِّزُ الاقتصادَ المعرفيَّ عنِ الاقتصادِ التّقليديِّ القديمِ.

الاقتصادُ التَّقليديُّ	الاقتصادُ المعرفيُّ
الاستثمارُ في رأسِ المالِ الماديِّ.	الاستثمارُ في رأسِ المالِ المعرفيِّ.
الاعتمادُ على الجهدِ العضليِّ.	الاعتمادُ على الجهدِ الفكريِّ.
الميكنةُ (Mechanisation) استخدامُ الآلاتِ في الإنتاجِ، وهيَ المحرِّكُ الأساسيُّ للاقتصادِ الصِّناعيِّ.	الرَّقْمِيَّةُ (Digitization) هيَ المحرِّكُ الأساسيُّ للاقتصادِ المعرفيِّ.
يهدفُ الاقتصادُ التَّقليديُّ إلى التَّوظيفِ الكاملِ للقوى العاملةِ دونَ تحديدِ مهاراتٍ مميَّزةٍ لأداءِ العملِ.	يهدفُ الاقتصادُ المعرفيُّ إلى وضعِ قيمةٍ حقيقيَّةٍ للأجورِ، والتَّوسعِ في استخدامِ العَمالةِ ذاتِ المهاراتِ العاليةِ الَّتي تتفاعلُ معَ التَّعليمِ والتَّدريبِ المستمرِّ.
اقتصادُ نُدرَةٍ، حيثُ تنضبُ مواردُهُ بكثرةِ الاستخدامِ.	اقتصادُ وفرةٍ، حيثُ تزدادُ مواردُهُ (المعرفةُ) بكثرةِ الاستخدامِ.
مقيَّدٌ بزمانٍ ومكانٍ.	ليسَ مقيَّدًا بزمانٍ أو مكانٍ.

الاقتصادُ القائمُ على المعرفةِ:

ذَكَرَ بعضُ الاقتصاديّينَ أنَّ اقتصادَ المعرفةِ هوَ الاقتصادُ القائمُ أو المبنيُّ على المعرفةِ، وهوَ الّذي يشملُ معنىً أكثرَ اتّساعًا ورحابةً بما فيها حجمُ قطاعاتِ المعرفةِ والمعلوماتِ والاستثماراتِ داخلَ نسيجِ الاقتصادِ، وكذلكَ مدى تغَلْغُلِ المعرفةِ والتّكنولوجيا في الأنشطةِ الإنتاجيّةِ.

فالاقتصادُ القائمُ على المعرفةِ يُعَدُّ مرحلةً متقدِّمَةً منَ الاقتصادِ المعرفيِّ، أيْ أنّهُ يعتمدُ على تطبيقِ الاقتصادِ المعرفيِّ في مختلفِ الأنشطةِ الاقتصاديّةِ والاجتماعيّةِ، مثلِ: الدّمجِ بينَ تكنولوجيا المعلوماتِ معَ قطاعاتٍ متعدّدةٍ كالاتّصالاتِ، مثلِ: (تشخيصِ الأمراضِ عنْ بُعْدٍ، إجراءِ العمليّاتِ الجراحيّةِ عنْ بُعْدٍ، الإنتاجِ عنْ بُعْدٍ، عقدِ المؤتمراتِ عنْ بُعْدٍ...) كلُّها تجعلُ الاقتصادَ مبنيًّا على المعرفةِ والعلمِ، فالدّولُ الصّناعيّةُ الكبرى الّتي استفادتْ منْ مُنجزاتِ الثّورةِ العلميّةِ التّكنولوجيّةِ، وسخّرتْها في صناعاتٍ تُوَلِّدُ لها معارفَ ومكتشفاتٍ جديدةً، وتقنياتٍ متطوّرةً قدْ وصلتْ إلى مرحلةِ ما بعدَ الاقتصادِ المعرفيِّ، أمّا الدّولُ الّتي تَسعى إلى إنتاجِ المعرفةِ منَ ابتكارٍ، واكتسابٍ، ونشرٍ، واستعمالٍ، وتخزينٍ للمعرفةِ فهيَ ما زالتْ في طورِ الاقتصادِ المعرفيِّ.

حقوق الطبع © محفوظة لوزارة التربية والتعليم – دولة الإمارات العربية المتحدة

ثانيًا: الإماراتُ اقتصادٌ معرفيٌّ تنافسيٌّ:

حظيتْ عمليَّةُ تحوُّلِ الاقتصادِ الإماراتيِّ من الاقتصادِ التَّقليديِّ إلى الاقتصادِ القائمِ على المعرفةِ بأولويَّةٍ رئيسةٍ لَدى قيادتِنا الرّشيدةِ وفقَ رؤيةِ عامِ 2021م، وأدركتْ دولةُ الإماراتِ العربيّةِ المتّحدةِ أنَّ مصيرَ الأممِ مرهونٌ بإبداعِ أفرادِ مجتمعاتِها، وأنَّ مدى التّحدي هوَ الاستجابةُ لمشكلاتِ التّغييرِ ومتطلباتِه، فتغييرُ النّظامِ التّعليميِّ هوَ المشكلةُ وهوَ الحلُّ، هوَ المشكلةُ إذا بقيَ منْ غيرِ تغييرٍ أوْ كانَ التّغييرُ منْ غيرِ رؤيةٍ واقعيّةٍ، فالعجزُ عنْ حلِّ المشكلةِ سيؤدّي إلى الفشلِ المحتومِ مَهما توافرتِ الموارِدُ الطّبيعيّةُ والماديّةُ، وهوَ الحلُّ إذا حَصَلَ التّغييرُ المناسبُ، وتوافرتِ الرّؤيَةُ المتوافِقَةُ معَ الواقعِ.

لذا نجدُ أنَّ مفهومَ الاقتصادِ المعرفيِّ لا يقتصرُ تحقُّقُهُ على توافرِ أحدِ عواملِهِ السّابقةِ الذّكرِ كالبنيةِ الأساسيّةِ لتكنولوجيا المعلوماتِ والاتّصالِ والتّقنياتِ الحديثةِ فحسبُ، بلْ هوَ منظومةٌ متكاملةٌ منَ العناصرِ الواجبِ توافُرُها والّتي منْ أهمِّها الموارِدُ البشريّةُ المؤهّلةُ ذاتُ المهاراتِ التّقنيةِ العاليةِ، والّتي يعتمدُ بناؤها على نشرِ ثقافةِ الإبداعِ والابتكارِ، من خلالِ نظامٍ تعليميٍّ متينٍ وفعّالٍ، وذي مُخرَجاتٍ منسجمةٍ معَ متطلّباتِ النّموِّ في الدّولةِ، وانطلاقًا من هذِهِ الحاجةِ المُلحّةِ تعملُ وزارةُ التّربيةِ والتّعليمِ بدولةِ الإماراتِ العربيّةِ المتّحدةِ على إعادةِ صياغةِ منظومةِ التّعليمِ الحاليّةِ بما يلبّي حاجاتِ الوطنِ وطموحاتِهِ في بناءِ مجتمعِ الاقتصادِ المعرفيِّ المتكاملِ الّذي يُراعي خصائصَ جيلِ اللّوحِ الذّكيِّ (iPad) لجعلِ التّعليمِ أكثرَ مُتعةً وإبداعًا منْ خلالِ تبنّي رؤيةٍ ورسالةٍ واضحتينِ.

وفي إطارِ مُستهدفاتِ رؤيةِ دولةِ الإماراتِ العربيّةِ المتّحدةِ 2021م اتّجهتِ الدّولةُ إلى التّحوّلِ إلى اقتصادِ المعرفةِ بجهودٍ وخطواتٍ إيجابيّةٍ استرشادًا بالرّكائزِ الأساسيّةِ الّتي حدّدها البنكُ الدَّوليُّ لاقتصادِ المعرفةِ، وهيَ: (الحافزُ الاقتصاديُّ والنّظامُ المؤسَّسيُّ والتّعليمُ والابتكارُ وتكنولوجيا المعلوماتِ والاتّصالاتِ) ومنْ هذِهِ الجهودِ والخطواتِ ما يلي:

رؤية ورسالة وزارة التربية والتعليم (صناعةُ المعرفةِ)

الرؤيـة: تعليم ابتكاري لمجتمع معرفي ريادي عالمي.

الرسالة: بناء وإدارة نظام تعليمي ابتكاري لمجتمع معرفي ذي تنافسية عالمية يشمل كافة المراحل العمرية ويلبي احتياجات سوق العمل المستقبلية وذلك من خلال ضمان جودة مخرجات وزارة التربية والتعليم وتقديم خدمات متميزة للمتعاملين الداخليين والخارجيين.

- دَعْمُ هياكلِ البنيةِ التّحتيّةِ القانونيَّةِ والتَّنظيميَّةِ بمجالِ تكنولوجيا المعلوماتِ والاتِّصالاتِ.
- التَّعليمُ والابتكارُ.
- نظامُ الحوافزِ الاقتصاديَّةِ.
- تطبيقاتُ تكنولوجيا المعلوماتِ والاتِّصالاتِ.

حقوق الطبع © محفوظة لوزارة التربية والتعليم – دولة الإمارات العربية المتحدة

تسعى دولةُ الإماراتِ العربيّةِ المتّحدةِ مثلَ دولِ مجلسِ التّعاونِ الخليجيِّ العربيِّ إلى إرساءِ ركائزِ الاقتصادِ المعرفيِّ، والصّناعةِ المعرفيّةِ؛ تمهيدًا للتّحوّلِ منَ الاقتصادِ الرّيعيِّ هو اعتمادُ الدولةِ على مصدرٍ واحدٍ للدخلِ واعتمد غالبًا على مصدرٍ طبيعيٍّ يخرجُ من باطنِ الأرضِ، واتّباعِ مسارِ التّنويعِ الاقتصاديِّ، الأمرُ الّذي انعكسَ على تزايدِ اهتمامِ حكوماتِ تلكَ الدّولِ خلالَ السّنواتِ الأخيرةِ بتنويعِ اقتصاديّاتِها منْ أجلِ تحقيقِ التّنميةِ الاقتصاديّةِ والاجتماعيّةِ المنشودةِ.

دولة الإمارات ومؤشر المعرفة العالمي:

مؤشر المعرفة العالمي هو نتاج مبادرة مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسّسة محمد ابن راشد آل مكتوم للمعرفة، أُعلِنَ عنها في قمة المعرفة للعام 2016م، تأكيدًا للدور الإستراتيجي للمعرفة وأهمية توفير أدوات منهجية لقياسها وحسن إدارتها. وهو خريطة طريق للتنمية المستدامة للمجتمعات. يساعد الدول على صياغة إستراتيجيات التفكير الاستباقي لدعم المعرفة وتعزيزها باعتبارها عنصرًا رئيسًا في بناء اقتصاد معرفي أقوى مع ضمان التنمية المستدامة.

وتصدرت سويسرا دول العالم في مؤشر المعرفة العالمي لعام 2019م، واحتلت دولة الإمارات العربية المتحدة المركز (18) عالميًّا والأول عربيًّا، ويتضمن مؤشر المعرفة العالمي مجموعة من المؤشرات هي: الاقتصاد، التعليم قبل الجامعي، التعليم الجامعي، التعليم التقني والتدريب المهني، البحث والتطوير والابتكار، البيئات التمكينية، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

أُلاحِظُ الجدولَ الآتيَ الّذي يوضِّحُ مؤشّراتِ الاقتصادِ المعرفيِّ لدولِ مجلسِ التّعاونِ الخليجيِّ لعامِ 2019م، وأستنتجُ أهمَّ الحقائقِ الواردةِ.

المؤشّرُ / الدّولةُ	المعرفي العالمي	الاقتصاد	التعليم قبل الجامعي	التعليم العالي	التعليم التقني والتدريب المهني	البحث والتطوير والابتكار	البيئات التمكينية	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
الإماراتُ	18	2	12	19	13	33	34	15
البحرين	43	27	47	50	22	86	72	34
عُمان	50	31	70	58	82	62	54	49
السعودية	52	43	92	60	86	36	79	32
قطر	40	48	100	25	50	42	33	36
الكويت	62	53	69	59	72	82	60	62

حقوق الطبع © محفوظة لوزارة التربية والتعليم – دولة الإمارات العربية المتحدة

أربطُ مع العلومِ:

مشروعُ تحدّي التَّرجمةِ في موادِّ الرّياضيّاتِ والعلومِ

أطلقَ صاحبُ السُّموِّ الشَّيخُ محمَّدُ بنُ راشدِ آلِ مكتومٍ نائبُ رئيسِ الدَّولةِ رئيسُ مجلسِ الوزراءِ حاكمُ دبيّ -رعاهُ اللهُ، مشروعَ محمَّدُ بنُ راشدِ للتَّعليمِ الإلكترونيِّ العربيِّ الَّذي يضمُّ (تحدي التَّرجمةِ) كأكبرِ تحدٍّ منْ نوعِهِ في العالَمِ العربيِّ؛ حيثُ يسعى إلى ترجمةِ (5000) (فيديو) بواقعِ أكثرَ منْ (11) مليونَ كلمةٍ خلالَ عامٍ واحدٍ في مختلَفِ موادِّ العلومِ والرّياضيّاتِ، بحيثُ يتمُّ تعريبُ هذا المحتوى، وإعادةُ إنتاجِهِ وَفْقَ أرقى المعاييرِ المُعتمَدةِ في المناهجِ الدّراسيَّةِ الدَّوليَّةِ، ويكونُ متوفرًا مجّانًا لأكثرَ منْ (50) مليونَ طالبٍ عربيٍّ. وأكَّدَ صاحبُ السُّموِّ الشَّيخُ محمَّدُ بنُ راشدِ آلِ مكتومٍ -رعاهُ اللهُ- أنَّ: (الرّياضيّاتِ والعلومَ في المدارسِ العربيَّةِ مْفتاحٌ لاستئنافِ الحضارةِ العربيَّةِ) مُعتبرًا أنَّ (التَّعليمَ الإلكترونيَّ سيكونُ الطّريقَ الأسرعَ لردمِ الفجوةِ التَّعليميَّةِ في وطنِنا العربيِّ).

وأضافَ سموُّهُ: (نسعى لتوفيرِ مادةٍ علميَّةٍ قويَّةٍ في الرّياضيّاتِ والعلومِ لجميعِ الطُّلّابِ العربِ). والمشروعُ خطوةٌ أولى في طريقٍ طويلٍ لتحسينِ واقعِ التَّعليمِ العربيِّ.

تهدفُ رؤيةُ دولةِ الإماراتِ العربيَّةِ المتَّحدةِ الّتي تمَّ إطلاقُها مِنْ قِبَلِ صاحبِ السُّموِّ الشَّيخِ محمَّدِ بنِ راشدِ آلِ مكتومٍ نائبِ رئيسِ الدَّولةِ رئيسِ مجلسِ الوزراءِ حاكمِ دبيّ -رعاهُ اللهُ، لأنْ تكونَ دولةُ الإماراتِ العربيَّةِ المتَّحدةِ ضمنَ أفضلِ دولِ العالَمِ بحلولِ اليوبيلِ الذَّهبيِّ للاتِّحادِ.

كما تهدفُ الأجندةُ الوطنيَّةُ لرؤيةِ الإماراتِ 2021م لأنْ تكونَ دولةُ الإماراتِ العاصمةَ الاقتصاديَّةَ والسّياحيَّةَ والتّجاريَّةَ لأكثرَ مِنْ (2) مليارِ نسمةٍ؛ لذا تُواصِلُ حكومةُ دولةِ الإماراتِ العربيَّةِ المتَّحدةِ جهودَها في الانتقالِ إلى اقتصادٍ قائمٍ على المعرفةِ، عَبْرَ تشجيعِ الابتكارِ، والبحثِ، وتطويرِ بيئةِ الأعمالِ، وتعزيزِ جاذبيَّةِ الدَّولةِ للاستثماراتِ. كما تهدفُ الأجندةُ الوطنيَّةُ إلى أنْ تكونَ الدَّولةُ منْ أفضلِ دولِ العالمِ في مجالِ ريادةِ الأعمالِ؛ حيثُ تواصلُ دورَها في إطلاقِ إمكاناتِ المواطنينَ؛ ليقودوا عجلةَ التَّطويرِ الاقتصاديِّ مِنْ خلالِ تشجيعِ المشاريعِ الصَّغيرةِ والمتوسّطةِ في القطاعِ الخاصِّ، وغرسِ ثقافةِ ريادةِ الأعمالِ في الجامعاتِ والمدارسِ؛ لتخريجِ أجيالٍ تتمتَّعُ بروحِ الرّيادةِ والإبداعِ والمسؤوليَّةِ والطّموحِ، بما يعزِّزُ حصولَ الدَّولةِ على مراكزَ متقدِّمةٍ في مؤشِّراتِ سهولةِ ممارسةِ الأعمالِ، والتَّنافسيَّةِ العالميَّةِ، والابتكارِ، وريادةِ الأعمالِ، والتَّنميةِ، والتَّركيزِ على البحثِ والتَّطويرِ.

حقوق الطبع © محفوظة لوزارة التربية والتعليم – دولة الإمارات العربية المتحدة

منْ فكرِ قيادتِنا

"ترأست اجتماعًا لمجلس الوزراء، استعرضنا خلاله موقف الدولة التنافسي عالميًّا، الإمارات الأولى في (121) مؤشرًا على مستوى العالم.. والأولى في (479) مؤشرًا عربيًّا.. أبارك لأخي رئيس الدولة، ولأخي محمد بن زايد، ولأعضاء المجلس الأعلى، هذه جهود آلاف فرق العمل في كافة القطاعات .. تنافسية الإمارات في تحسن مستمر عالمياً، وخلال 2020 «عام الأزمة الصحية العالمية»، تصدرنا في 79 مؤشراً دولياً جديداً، ونحن ضمن أكثر 10 دول تنافسية عالمياً في 300 مؤشر دولي.

صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم - رعاه الله..

نتائج تنافسية دولة الإمارات العربية المتحدة

1 عالمياً في 121 مؤشراً

1 عربياً في 479 مؤشراً

5 من أفضل 5 دول عالمياً في 189 مؤشراً

من أفضل 10 دول عالمياً في 314 مؤشراً

الإمارات تحقق الرقم 1 في أهم مؤشرات التنافسية العالمية في القطاعات الحيوية:

الحكومة
غياب البيروقراطية

الخارجية والتعاون الدولي
قوة جواز السفر

الأمن والأمان
غياب الإرهاب

الصحة
مدى تغطية الرعاية الصحية

الاقتصاد
الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص

التوازن بين الجنسين
نسبة الإناث في المجلس الوطني

التعليم
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة

التكنولوجيا المتقدمة
استخدام الشركات للبيانات الكبيرة والأدوات التحليلية

رأس المال البشري
قدرة الدولة على استقطاب المواهب

المالية والضرائب
عمق المعلومات الائتمانية

الإقامة
مرونة أنظمة الإقامة

تنمية المجتمع
قلة نسبة الإعالة

الطاقة والبنية التحتية
الرضا عن نظام الطرق والطرق السريعة

البيئة والتغيّر المناخي
كفاءة القوانين البيئية

المصدر: المكتب الإعلامي لحكومة دولة الإمارات

البيان

"اقرا التقرير الآتي، وتعرف مكانة دولة الإمارات العربية المتحدة في تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية لعام 2020م، الصادر عن مركز التنافسية العالمي التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية بمدينة لوزان السويسرية".

حققت دولة الإمارات وفق التقرير المرتبة التاسعة عالميًّا بين الدول الأكثر تنافسية في العالم نتيجة الجهود التي تبذلها قيادة الدولة الرشيدة والحكومة لتحتفظ بمكانتها الإقليمية والعالمية، وتحقق الريادة في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والصحية.

حقوق الطبع © محفوظة لوزارة التربية والتعليم – دولة الإمارات العربية المتحدة

ومن أبرز المراكز التي تصدّرتها دولة الإمارات إقليميًّا وعالميًّا لعام 2020م الآتي:

1. **صدارة الدول الأكثر تنافسية:** تصدرت دولة الإمارات للعام الرابع على التوالي بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وتعد دولة الإمارات هي الدولة العربية الوحيدة التي نجحت في حجز موقعها ضمن نادي العشر الكبار في التقرير، وذلك لـ (4) سنوات متتالية، منذ انضمامها لقائمة العشر الأوائل في عام 2017م، كما حققت الدولة المركز الأول عالميًّا في (23) مؤشرًا أبرزها (نسبة التوظيف، شروط التبادل التجاري، قلة تهديدات تغيير مواقع الأعمال على الاقتصاد، تضخم أسعار المستهلكين، نفقات الاستهلاك الأسري، غياب البيروقراطية، ومرونة قوانين الإقامة، قلة تكاليف تعويض إنهاء خدمات العامل، انخفاض نسبة الدين الحكومي الخارجي، قلة التهرب من دفع الضرائب، قلة ضريبة الدخل الشخصية المحصلة، قلة إيرادات الضرائب غير المباشرة المحصلة، الضرائب الشخصية الفعلية، نسبة تمثيل الإناث في البرلمان).

ترتيب الدول العربية بحسب **معدل التنافسية العالمية 2020م**

الدول العربية في اللائحة حسب الترتيب العربي والعالمي

مقارنة بين الدول العربية بحسب الترتيب العالمي بين عامي 2019 و2020

الإمارات هي الدولة الوحيدة ضمن قائمة الدول الـ (10) الأولى عالميًا والحاصلة على المرتبة الـ (9)
يبين الجدول ترتيب الدول العربية عالميًا بحسب مؤشر 2019م و2020م والفارق في الترتيب

	2019	2020	الفرق في المرتبة ما بين العامين
الإمارات	5	9	-4
قطر	10	14	-4
السعودية	26	24	+2
الأردن	57	58	+1

حقوق الطبع © محفوظة لوزارة التربية والتعليم – دولة الإمارات العربية المتحدة

2. **دولة الإمارات الأولى بالخدمات الذكية:** حلت دولة الإمارات في المركز الأول خليجيًّا وعربيًّا وفي غرب آسيا، والثامن عالميًّا في مؤشر الخدمات الذكية لتنمية الحكومات الإلكترونية الصادر عن الأمم المتحدة في يوليو الحالي، كما جاءت الدولة في المركز الرابع آسيويًّا في هذا المؤشر.

ويركز هذا المؤشر على دور برامج التحول الرقمي في تضييق الفجوة بين شرائح المجتمع في مختلف المجالات، ويرصد دور الحكومات حول العالم في إشراك جمهور المتعاملين في تطوير الخدمات والسياسات والبرامج التي تعود بالنفع على الجميع.

3. **البنية التحتية للاتصالات:** حققت دولة الإمارات، المركز الأول بمنطقة الشرق الأوسط، والسابع عالميًّا في مؤشر البنية التحتية للاتصالات، بحسب تقرير استبيان الأمم المتحدة للحكومة الذكية 2020م، كما حلت في المركز الثاني آسيويًّا في هذا المؤشر.

وحافظت الدولة على المركز الأول عالميًّا في مؤشر اشتراكات الهاتف المحمول، وتقدمت من المركز الثاني إلى المركز الأول عالميًّا في مؤشر اشتراكات (إنترنت) النطاق العريض المتحرك.

4. **الدولة الأكثر أمانًا:** احتلت دولة الإمارات المركز الأول إقليميًّا وعالميًّا في مؤشر نسبة الشعور بالأمان، وفق تقرير معهد (جالوب) للقانون والنظام العالمي لعام 2019م.

وحققت الإمارات نتيجة (95.9%) على المؤشر العام، متقدمة على دول النرويج وأيسلندا والدنمارك وسويسرا وإسبانيا المشهورة بأنها من الدول الأكثر أمنًا عالميًّا.

5. **التفوق بمؤشر السعادة العالمي:** جاءت دولة الإمارات بالمرتبة الأولى عربيًّا للعام السادس على التوالي، في تقرير السعادة العالمي لعام 2020م، لتواصل تقدمها عالميًّا متفوقة على العديد من الدول والاقتصادات المتطورة، في التقرير العالمي الذي يصدر سنويًّا عن شبكة حلول التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة.

ويتضمن التقرير هذا العام لأول مرة مؤشرًا خاصًّا يصنف مستويات السعادة على مستوى المدن من خلال تقييم الأفراد لحياتهم بشكل عام، حيث شمل (186) مدينة حول العالم، وحلت مدينتا أبوظبي ودبي في المراكز الأولى عربيًّا كأكثر المدن سعادة.

حقوق الطبع © محفوظة لوزارة التربية والتعليم – دولة الإمارات العربية المتحدة

6. **تصدر الدولة في سيادة القانون:** تصدرت دولة الإمارات دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في نتائج التقرير السنوي لمؤشر «سيادة القانون العالمي» لعام 2020م، مسجلة (0.65) نفطة على المؤشر العام.

وتقدمت دولة الإمارات، مرتبتين في المؤشر، حيث ارتقت من المركز الـ (32) إلى المركز الـ (30) على مستوى العالم في المؤشر العام الذي تعده مؤسسة (The World Justice Project) الأمريكية للأبحاث.

7. **دولة الإمارات الأفضل في مواجهة جائحة كورونا:** احتلت دولة الإمارات المرتبة الأولى عربيًّا والـ (18) عالميًّا بين دول المنطقة والعالم الأفضل في مواجهة جائحة كورونا (كوفيد - 19)، حسب تقرير لمركز الأبحاث البريطاني (Deep Knowledge Group) (DKG).

جاءت الدولة ضمن تصنيف مركز الأبحاث البريطاني الذي صدر منتصف مايو الماضي، بترتيب أكثر من (100) دولة في العالم من حيث فاعليتها في التعامل مع الفيروس.

8. **أحسن أنظمة تعليمية:** تصدرت دولة الإمارات المركز الأول عربيًّا والـ (20) عالميًّا بتصنيف أفضل الأنظمة التعليمية في العالم، وحصدت (64) درجة في جودة التعليم، و(52.94) درجة في فرصة التعليم، حسب دراسة حديثة صادرة عن صحيفة (Ceoworld) الأمريكية.

9. **الثقة بالاستثمار المباشر:** تصدرت دولة الإمارات إقليميًّا في مؤشر الثقة في الاستثمار الأجنبي المباشر 2020م، والمرتبة الـ (19) عالميًّا، حسب التصنيف الصادر عن شركة (كيرني) العالمية للاستشارات.

وأظهرت الإمارات التي تدخل المؤشر لأول مرة، تقدمًا بالمرتبة على دول كالدانمارك والبرتغال والبرازيل والنرويج وتايوان.

10. **دولة الإمارات الأولى بمؤشر (القوة الناعمة):** جاءت الإمارات في المركز الأول إقليميًّا والـ (18) عالميًّا على مؤشر (القوة الناعمة)، وهو مؤشر تصدره شركة (براند فاينينس) البريطانية المتخصصة في الأبحاث المتعلقة بالعلامات التجارية.

ويرصد المؤشر عوامل قوة الدول ومقومات تأثيرها بخلاف عوامل القوة العسكرية، بما في ذلك قوة اقتصادها، جاذبيتها للأعمال التجارية، تأثيرها الثقافي، إنجازاتها العلمية.

حقوق الطبع © محفوظة لوزارة التربية والتعليم – دولة الإمارات العربية المتحدة

يوضِّحُ الجدولُ الآتي عددًا مِنَ المؤشِّراتِ الوطنيَّةِ الَّتي تسعى دولةِ الإماراتِ العربيّةِ المتّحدةِ لتحقيقِ اقتصادٍ معرفيٍّ تنافسيٍّ:

اسمُ المؤشِّرِ	التّعريفُ	المصدرُ
مؤشِّرُ الابتكارِ العالَميُّ	مؤشِّرٌ مُركّبٌ يقيسُ أداءَ الابتكارِ في الدُّولِ عَبْرَ مُدخلاتِ الابتكارِ ومُخرَجاتِهِ، وتُقاسُ مُدخلاتُ الابتكارِ بناءً على المؤسَّساتِ والقُوى العامِلَةِ والبنيةِ التَّحتيَّةِ وتطوُّرِ الأسواقِ، وتطوُّرِ الأعمالِ التِّجاريَّةِ، أمّا مُخرجاتُ الابتكارِ فتُقاسُ بناءً على مُخرَجاتِ المعرفةِ والتِّكنولوجيا والإبداعِ.	وزارةُ الاقتصادِ
مؤشِّرُ التَّنافسيَّةِ العالميُّ	مؤشِّرٌ مُركّبٌ يقيسُ القدرةَ التَّنافسيَّةَ لكلِّ دولةٍ مِنْ خلالِ (12) مِحورًا يضمُّ كلٌّ مِنها عددًا مِنَ المُؤشِّراتِ الفرعيَّةِ، تشملُ: المؤسَّساتِ، البنيةَ التَّحتيَّةَ، الاقتصادَ الكُلّيَّ، الصِّحَّةَ والتَّعليمَ الأساسيَّ، التَّعليمَ العاليَ والتَّدريبَ، فعاليَّةَ السّوقِ، كفاءةَ سوقِ العملِ، تطوُّرَ الأسواقِ الماليَّةِ، الجاهزيَّةَ التِّقنيةَ، حجمَ السّوقِ، تطوُّرَ الأعمالِ والابتكارِ.	المُنتدى الاقتصاديُّ العالميُّ - تقريرُ التَّنافسيَّةِ العالميُّ

حقوق الطبع © محفوظة لوزارة التربية والتعليم – دولة الإمارات العربية المتحدة

اسمُ المؤشِّرِ	التّعريفُ	المصدرُ
نسبةُ المواطنينَ العاملينَ منْ إجمالي القُوى العامِلَةِ	مؤشِّرٌ يقيسُ نسبةَ المواطنينَ الَّذينَ يعملونَ مِنْ إجمالي القُوى العاملةِ (المواطنةِ وغيرِ المواطنةِ) في الدَّولةِ في كافَّةِ القطاعاتِ (مؤشِّرٌ وطنيٌّ خاصٌّ بالدَّولةِ).	وزارةُ الموارِدِ البشريَّةِ والتَّوطينِ
مؤشرات البيئة	مؤشر حماية البيئة وضمان استدامة مواردها الطبيعية وتنوعها البيولوجي، وتعزيز تنافسية الدولة في جهود العمل من أجل البيئة، تمثل الأولوية الاستراتيجية لوزارةالتغير المناخي والبيئة ، لذا تعمل الوزارة عبر منظومة متكاملة، تشمل إقرار تشريعات وقوانين، وإطلاق مشاريع وبرامج ومبادرات لتحقيق هذه الأهداف وفقاً لأعلى المعايير العالمية.	وزارة التغير المناخي والبيئة

حقوق الطبع © محفوظة لوزارة التربية والتعليم – دولة الإمارات العربية المتحدة

-تعد اليوم في الاقتصاد الجيد عنصرا رئيسا من عناصر الإنتاج، دعامة اقتصادية لتقدم وازدهارها وبناء مجتمعك متسلحة بالعلم .

-مصدرا للثروات وأداة فاعلة لمواجهة الأزمات والمحرك الأساس للمنافسة الاقتصادية بإضافتها قيم هائلة للمنتجات الاقتصادية من خلال زيادة الإنتاجية والطلب على التقنيات والأفكار الجديدة.

أوَّلًا: الفهمُ والاستيعابُ:

أَصوغُ تعريفًا مناسبًا للمفاهيمِ والمصطلحاتِ الآتيةِ:

- الاقتصادُ المعرفيُّ: نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاية في جميع مجالات النشاط المجتمعي.
- إنتاجُ المعرفةِ: وقصد بها عملية الابتكار واكتشف والاختراع أو اكتسب لمعرفة معينة ثم القيام باستخدامها ونشرها ثم تخزينها .
- صناعةُ المعرفةِ: هي امتدت لعملية انتاج لمعرفة وتتضمن الاساليب التربوية وطرق التدريب وعملية الاستشارات والمؤتمرات والبحث والتطور وتضطلع بمهمة حمل ونقل المعرفة .
- إدارةُ المعرفةِ: تمثل الكيفية التي تتم بموجبها توجيه كل ما من شأنه لوصول إلى المعرفة وطرق استخدامها والاستفادة منه بشكل هدف. ويمكن القول أن إدارة المعرفة هي شرط جوهري لإنتاج لمعرفة في الجامعات والمراكز العلمية والبحثية والتعليمية وفي المصانع والمزارع وورش العمل.

أُفسِّرُ كُلًّا ممّا يأتي:

- أهميَّةُ المعرفةِ في حياتِنا.

- التَّعليمُ ركيزةٌ أساسيَّةٌ منْ ركائزِ الاقتصادِ المعرفيِّ.

- إطلاقُ صاحبِ السُّموِّ الشّيخ محمّدِ بنِ راشدٍ آل مكتوم - رعاهُ اللّهُ - رؤيةَ الإماراتِ 2021م.

لكي تكون دولة الإمارات ضمن أفضل دول العالم بحلول اليوبيل الذهبي للاتحاد.

أحدِّدُ ثلاثًا مِنَ الجهودِ والخطواتِ الَّتي تبذلُها دولةُ الإماراتِ للارتقاءِ باقتصادِها المعرفيِّ.

التعليم والابتكار – نظام الحوافز الاقتصادية – دعم البيئة التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

التعليم العامل الأهم والأساس في الإنتاجية والتنافسية الاقتصادي حيث يتعين على الحكومة أن توفير اليد العاملة الماهرة والإبداعي أو رأس المال البشري القادر على إدماج التكنولوجيات الحديثة في العمل وتنامي الحاجة إلى دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فضلا عن المهارات الإبداعية في المناهج التعليمية وبرامج التعلم مدى الحياة .

أوضِّحُ العلاقةَ بينَ كلٍّ مِنَ البِنيةِ التَّحتيَّةِ، والابتكارِ.

حقوق الطبع © محفوظة لوزارة التربية والتعليم – دولة الإمارات العربية المتحدة

-يعتمد على إنتاج المعرفة وتوزيعها واستخدامها.

-يعد المحرك الرئيس لعملية النمو المستدام لخلق الثروة وفرص التوظيف في كل المجالات.

-يقوم على أساس إنتاج لمعرفة (أي خلقها) واستخدام ثمارها وإنجازاتها.

أكثر اتساعا ورحابة بما فيها حجم قطاعات المعرفة والمعلومة والاستثمارات داخل نسيج اقتصاد،

-يبين مدى تغلغل المعرفة والتكنولوجيا في الأنشطة الإنتاجية

- يعتبر مرحلة متقدمة من الاقتصاد المعرفي أي أنه يعتمد على تطبيق الاقتصاد المعرفي في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية مثل: الدمج بين تكنولوجيا المعلومات

- الاقتصادَ المعرفيَ والاقتصادَ القائمَ على المعرفةِ.

الاقتصادُ المعرفيُّ	الاقتصادُ القائمُ على المعرفةِ
----------	----------
----------	----------

- الاقتصادُ المعرفيُّ والاقتصادُ التَّقليديُّ (القديمُ).

الاقتصادُ المعرفيُّ	الاقتصادُ التَّقليديُّ (القديمُ)

الاستثمار في رأس المال المعرفي.

-اعتمد على الجهد الفكري.

-الرقمية (Digitization) هي المحرك الأساسي للاقتصاد المعرفي.

الاستثمار في رأس المال المدي .

-اعتمد على الجهد العضلي .

)الميكنة (Mechanization هي المحرك الأساسي للاقتصاد الصناعي.

أقرأُ الجدولَ الآتيَ، ثمَّ أُمَثِّلُ بيانيًّا - بطريقةِ الأعمدةِ - الدول العربية الأولى في ترتيب مؤشر الابتكار لعام 2020م.

تصنيف أهم الدول العربية على مؤشر البحث والابتكار 2020م		
الترتيب على مؤشر عالميًّا	الدولة	القيمة
33	الإمارات	34.1
69	تونس	20.9
36	السعودية	29.4
80	المغرب	17.9
82	الكويت	17.8
86	البحرين	17.5
74	الأردن	19.9

حقوق الطبع © محفوظة لوزارة التربية والتعليم – دولة الإمارات العربية المتحدة

تابع/التَّطبيقاتُ

تابع/ثانيًا: مهاراتُ التَّفكيرِ:

ثالثًا: الابتكارُ:

(تواجِهُ دولةُ الإماراتِ العربيّةِ المتّحدةِ العديدَ مِنَ التَّحدّياتِ للوصولِ للاقتصادِ القائمِ على المعرفةِ).

- أُسجّلُ أبرزَ هذهِ التَّحدّياتِ:

مهارة المتعلم بإشراف المعلم

- أُقدّمُ مقترحاتٍ إبداعيَّةً تُمَكِّنُ دولةَ الإماراتِ العربيَّةِ المتّحدةِ مِنَ الوصولِ إلى الاقتصادِ القائمِ على المعرفةِ بدرجةٍ تُمكِّنُها مِنْ متابعةِ منافسةِ الدُّولِ المتقدِّمةِ.

مهارة المتعلم بإشراف المعلم

حقوق الطبع © محفوظة لوزارة التربية والتعليم – دولة الإمارات العربية المتحدة